في صحيفة من محور واحد هو «المساس بالوحدة الوطنية وزعزعة الجبهة الداخلية وإساءة استعمال السلطة»

التميمي والدويسان يستجوبان الأذينة: فليتحمل المسؤولية السياسية لمخالفة القانون

■ لتعلم الحكومة أننا لن نتوقف عن استخدام أدواتنا الدستورية في محاسبة أعضائها

■ لا بد من مواجهة الاستجواب دون هروب أو إحالة فالشعب لم يعد يتحمل الأخطاء

النائب التميمي لدى وصوله المجلس لتقديم الاستجواب

التميمي يسلم الاستجواب للأمين العام «تصوير: صالح محمد»

كتب مصطفى كامل

قدم النائبان عبدالله التميمي وفيصل الدويسان طلب استجواب لوزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية سالم الاذينة من محور واحد هو «المساس بالوحدة الوطنية وزعزعة الجبهة الداخلية وإساءة استعمال السلطة ومخالفة القانون وانتهاك الدستور».

وقال النائب فيصل الدويسان فليتحمل وزير البلدية المسؤولية السياسية عند مخالفة القانون، مضيفا ولتعلم الحكومة أننا لن نتوقف عن استخدام ادواتنا الدستورية التي كفلها لنا القانون في محاسبة أعضائها، ولتواجه الاستجواب دون هروب أو إحالة فالشعب الكويتي لم يعد يتحمل اخطاء الحكومة.

واضاف الدويسان في تصريح صحافي له: لا يهمنا التهديد بحل المجلس فوجودنا كنواب لنصرة الشعب الكويتي ولمحاسبة الحكومة ولن نكون انبطاحيين نخشى علي كراسينا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

والصلاة والسلام على اشرف خلق الله والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه أجمعين.

قال الباري عز وجل في محكم كتابه

«وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» «الأنفال 25».

■ لا يهمنا التهديد بحل المجلس ولن نكون «انبطاحيين» نخشى على كراسينا

وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته».

وقال الإمام علي عليه السلام «كن في الفتنة كابن اللبون، لا ظهرٌ فيُركب، ولا ضرعٌ فيحلب».

إيمانا منا بالمسؤولية تجاه الوطن ونهوضا بمسؤولياتنا كممثلين للأمة وانطلاقا من الدستور الذي نص في الباب الثاني منه وتحت عنوان «المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي» على ضرورة الكفالة والعدالة والحرية وعلى التراحم ووجوب أن تصون الدولة تلك الدعامات حيث جاءت المادة «7» منه بالنص على انه «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين».

كما نصت المادة «8» على انه «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين».

وتناول الباب الثالث من الدستور الحقوق والحريات فقررت المادة«29» منه على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

وجاءت المادة «35» منه لتؤكد على أن «حرية الاعتقاد مطلقة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية على إلا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب».

وحيث أن تلك المواد بما تحمله من مبادئ ومضامين قد انتهكت وبشكل همجي وأن معتقدات وأموال المواطنين قد تعرضت للاعتداء في تحد صارخ لدولة القانون.

وعليه فاننا نتقدم باستجوابنا هذا استنادا على المادة «100» من الدستور والتي تنص على أن «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم.

وعلى المادة «101» من الدستور والتي تنص على «كل وزير مسؤول لدى مجلس الامة عن أعمال وزارته وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا ، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب مقدم من عشرة أعضاء اثر مناقشة استجواب موجه إليه ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة».

واستنادا على ذلك كله فإننا نتقدم باستجوابنا هذا والمكون من محور واحد وهو

■ التعدي على الخيم والأكشاك جاء بأسلوب استفزازي دون سابق إنذار أو سند قانوني

محور الاستجواب:

المساس بالوحدة الوطنية وزعزعة الجبهة الداخلية وإساءة استعمال السلطة ومخالفة القانون وانتهاك الدستور.

1 – في يوم الجمعة الموافق 2013/11/15 م قام جهاز البلدية بالتعدي على خيم وأكشاك مخصصة للمراسم الحسينية ولضيافة مرتادي الحسينيات وهي المرخصة حتى تاريخ 2013/11/20 م والتي كانت ضمن سياق الترتيبات المعتادة في شهر محرم الحرام وإحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي بن ابي طالب، وحفيد رسول الله وسيد شباب أهل الجنة، وإتلافها ومصادرتها، بأسلوب استفزازي وتعسفي دون سابق انذار أو سند قانوني، وعلى نحو يساهم في تكريس البعد الطائفي ما يمثل انتهاك ومساس بالمعتقدات وبحرية ممارسة الشعائر الدينية.

2 – قام جهاز البلدية في ذات اليوم بإتلاف أموال مملوكة للغير ومستوفاة لكافة الشروط القانونية وفي اعتداء صارخ على أموال المواطنين اضفى عليه الدستور صفة الحرمة وعلى معتقداتهم وحرياتهم في ممارسة الشعائر الدينية التي كفلها الدستور.

3 – لقد استخدم وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون البلدية وللاسف الشديد قراراته العشوائية والغير مسؤولة ، فسارع الى أهدار احكام الدستور ونصوص القانون وقواعد العدالة والتراحم واحترام حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وتبني أسلوب تعسفي مليئ بالاستفزاز ودون أي سابق أنذار وأوعز لموظفيه للقيام بعمل سيء احدث شرخا بالوحدة الوطنية واستفز مشاعر غالبية الشعب الكويتي من المعتدلين والوطنيين وأرضى القلة القليلة من الذين لايؤمنون بحرية المعتقدات الدينية والشعائر التي كفلها الدستور وكل ذلك على حساب وحدتنا الوطنية وجبهتنا الداخلية والمواطنة الحقه.

4 – عوضا عن أن يقوم الوزير بتحقيق الانجازات والآمال التي ينتظرها الشعب الكويتي بتطبيق القانون من خلال هذا الجهاز المهم والحيوي بالمساهمة في بناء دولة القانون والمؤسسات وتعزيز روح المواطنة بين أفراد المجتمع الكويتي وترسيخ الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية أتجه الى تقويض الدستور ومبادئه ومفهوم دولة القانون، عندما قامت بلدية الكويت وباوامر من الوزير المعني بانتهاك مبادئ القانون وعدم الالتزام باللوائح والنظم المنصوص عليها بالترخيص الممنوح وهو ما يعد إنحرافا بتطبيق القانون على من يملك ذلك الترخيص وترك المخالفات والتجاوزات الصارخة بشتى أنحاء البلاد.

وهنا ومن منطلق المسؤولية التي أقسمنا عليها قبل تولي أعمالنا ووفقا للمادة «91» من الدستور بعد أن حزنا على ثقة أهل الكويت وتحملنا وزر المسؤولية ومايفرض علينا ديننا الحنيف من وجوب أداء الامانة كامله على وجه الاخلاص دون محاباة أو تراخي أو تاخير لقوله سبحانه «إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا» سورة الاحزاب «73».

وللحفاظ على تماسك الجبه الداخلية وحماية الوحدة الوطنية التي تعد ركيزة من ركائز هذا الوطن وأسس تطوره وتقدمه وتلاحم هذا الشعب مع قيادته الذي سطره الاباء والأجداد الى يومنا هذا.

ومن مبدأ نبذ الشقاق والخلاف ونشر لغة وثقافة المحبة والتسامح واحترام المعتقدات وكفالة حرية ممارسة الشعائر الدينية ولجم كل دعوات الفتنة والانقسام ، ومنع الاستفزاز الطائفي الذي يطرأ على أهل الكويت ولعدم السماح للأجندات التي لا تعي أهمية المعتقدات الدينية من ضعفاء النفوس وكل ما سبق نتقدم بهذا الاستجواب لوزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون البلدية.

حفظ الله الكويت وشعبها وأميرها من كل مكروه وأدام علينا وحدتنا الوطنية إنه سميع مجيب.

القناعي: ما قالته بحق المبارك ورؤساء التحرير إساءة بالغة

«الصحافيين» تستنكر اتهامات صفاء.. والهاشم تعتذر

استنكر أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية فيصل القناعي التصريح التلفزيوني الذي أدلت به النائب صفاء الهاشم ووجهت فيه اتهاما باطلا ولا أساس له من الصحة حول ما اسمته برشاوى وأراض قدمها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لرؤساء تحرير الصحف.

وقال القناعي بأن ما صرحت به الهاشم يعتبر إساءة كبيرة لسمو رئيس مجلس الوزراء وللصحافة الكويتية ولرؤساء تحرير الصحف مما يستلزم اعتذارا صريحا وعلنيا من النائب صفاء الهاشم عن هذه الزلة والافتراء الكاذب الذي يشوه صورة الكويت أمام العالم أجمع.

فيصل القناعي

صفاء الهاشم

من جانبها، قالت النائبة صفاء الهاشم ان «تصريح سمو رئيس مجلس الوزراء أثناء لقائه مع رؤساء تحرير الصحف بالموافقة على منح أراض لمقار الصحف أمر مثبت وذكر بكل الجرائد الكويتية

■ على الرغم من إنسانية بادرة رئيس الوزراء الا أنها لم تفهم كذلك

مع منح العلاج بالخارج لمرضى السرطان دون المرور على لجنة العلاج بالصحة»، وفقا لما نشرته صحيفة الوطن. وأضافت الهاشم: «على الرغم من انسانية البادرة لكنها لم تفهم كذلك، ومنح يوم الثلاثاء عطلة»!!

وتساءلت الهاشم: «أين الانجازات التي صاغها المؤتمر الصحافي لسمو الرئيس؟!!»، مستدركة بالقول: «لكن ولأن القلب على بلد طال امد وقوفه توقعت ان يكون انجاز سمو الرئيس افضل من ذلك» مضيفة: «وحرقة القلب على وطن يئن وطال امد انتظاره».

وختمت الهاشم تصريحها بقولها: «لدي الشجاعة للاعتذار عن كلمات خرجت بحق سمو الرئيس وأصحاب الصحف حول كلمة رشوة».

الحويلة يطالب بتمكين الطلبة الاستفادة من صندوق المشاريع والسماح للموظف الجمع بين الوظيفة والعمل التجاري

قدم النائب محمد الحويلة باقتراحين لعرضهم على مجلس الامة حول تمكين الطلبة الاستفادة من صندوق المشاريع، والسماح للموظف الجمع بين الوظيفة والعمل التجاري، جاء في نصهما ما يلي:

أن تمكين الطالب من الجمع بين الدراسة والعمل شيء يعطي الطالب نوعا من الراحة من خلال تحسين وضعة المادي والذي يساعده على الاستمرار في مسيرته الدراسية ومساعدته على تحمل أعباء الدراسة من عمل تقارير وأبحاث ومذكرات، كما أن العمل يكسبه نوعا من الخبرة، وبما ان الكثير من الطلاب لديهم القدرة الكافية للتنسيق بين الدراسة والعمل.

ولإعطائهم فرصة في تحسين أوضاعهم المعيشية ولدعم سوق العمل ولتعزيز المواطنة.

لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

تمكين الطلبة الدارسين في الجامعات وكليات ومعاهد التطبيقي ممن لديهم القدرة على التوفيق بين الدراسة والعمل للاستفادة من صندوق المشاريع الصغيرة.

أن السماح للموظف بالجمع بين الوظيفة والتراخيص التجارية يصب في صالح دعم الشباب والنشاطات التجارية لهم.. فان حصر اعطاء الترخيص التجاري لغير الموظفين في الدولة امر لا يتناسب مع التطور الحالي ولا يدعم الشباب فان افساح النشاط التجاري للجميع يأتي اعمالا لما جاء في الدستور الكويتيون سواسية في الحقوق والواجبات فلا يجب ان يقتصر النشاط التجاري على فئة معينة بل يكون لجميع الكويتيين.

لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

«فتح التراخيص التجارية امام الموظفين الكويتيين الراغبين بالحصول على تراخيص تجارية تسمح لهم بمزاولة مهنة التجارة».

محمد الحويلة

على خلفية استجواب القويعان لوزير الصحة

الخنفور: «الصحية» تحقق مع العبدالله بعد غدٍ في نقل الدكتورة كفاية

جانب من اجتماع اللجنة الصحية

■ استمعت إلى شهادة 10 أطباء من المستشفى الأميري وصاحبة القضية

اجتمعت اللجنة الصحية أمس بصفتها لجنة تحقيق مكلفة من مجلس الأمة للتحقيق في نقل دكتورة كافية عبد الملك من مستشفى الأميري إلى مستشفى الصباح، وذلك على خلفية الاستجواب المقدم من النائب حسين قويعان لوزير الصحة الشيخ محمد العبدالله.

وقال رئيس اللجنة الصحية النائب سعد الخنفور في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع: استمعنا إلى شهادة 10 أطباء من المستشفى الاميري تم شهادة الدكتور كفاية عبد الملك في إطار التحقيق في قرار نقلها، وتم استدعاء وزير الصحة ووكيل الوزارة ووكيلها المساعد الشئون القانونية لحضور اجتماع اللجنة يوم الخميس لإعداد تقرير اللجنة.